المركز السوري
لبحوث
السياسات
Syrian Center For
Policy
Research

تجدد ضغوط الغذاء والنقل وسط تعثر سيولة المنتجين

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا

العدد (8): آب 2026

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2026
المركز السوري لبحوث السياسات آب/أغسطس 2026



حقوق النشر وشروط الاستخدام

2026 ©المركز السوري لبحوث السياسات. بعض الحقوق محفوظة.

يُتاح هذا الإصدار بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نَسب المُصنَّف –غير تجاري– منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC-ND 4.0). ويجوز نسخه وإعادة توزيعه، كلياً أو جزئياً، للأغراض غير التجارية، شريطة الإشارة بوضوح إلى المركز وإلى عنوان الإصدار، وإرفاق رابط الرخصة، وعدم توزيع أي نسخة معدّلة أو مشتقة منه. ولا يجوز أن توحي الإشارة إلى المصدر بأن المركز يؤيد المستخدم أو طريقة استخدامه للمحتوى.

الإفصاح عن استخدام الأدوات الرقمية وإخلاء المسؤولية

استُخدمت أدوات رقمية مساعدة في التدقيق اللغوي والتحرير. أما تصميم المنهجية وجمع البيانات وتدقيقها والتحقق منها واحتساب المؤشرات وإجراء التحليل والمراجعة النهائية، فقد أنجزها فريق المركز، الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا الإصدار ونتائجه.

تعكس التقديرات والمؤشرات الواردة في هذا الإصدار نتائج منهجية المركز والبيانات المتاحة وقت إعداده، ولا تمثل إحصاءات حكومية رسمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً. كما لا ينبغي تفسيرها على أنها توصيات مالية أو قانونية، ولا يتحمل المركز مسؤولية القرارات التي تتخذها أطراف أخرى استناداً إلى استخدام المحتوى خارج سياقه أو بصورة تخالف المنهجية المبينة في الإصدار.

الملخص التنفيذي

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال آب 2026 بنسبة 1.8 بالمئة مقارنة بتموز، من 991.5 إلى 1008.9 نقاط، مقترباً من مستواه في حزيران بعد الانخفاض المسجل في تموز. وشمل الارتفاع تسع مجموعات استهلاكية، مقابل تراجع مجموعتي الدخان والتبغ والترويح والثقافة. وبقي المستوى العام للأسعار أعلى بنحو 26 بالمئة مقارنة بآب 2025، ومتجاوزاً عشرة أمثال مستواه في سنة الأساس 2021، بما يؤكد استمرار الضغوط على القدرة الشرائية للأسر.

وقادت الزيادةَ مجموعاتُ الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والنقل، بمساهمات بلغت نحو 0.824 و0.521 و0.319 نقطة مئوية على التوالي. وارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 2.7 بالمئة، مع زيادات في اللحوم ومنتجات الألبان والبيض والبقول والخضروات، بينما ارتفعت أسعار النقل بنسبة 4.8 بالمئة. وبذلك تركز التضخم في احتياجات أساسية يصعب تقليص الإنفاق عليها دون التأثير في غذاء الأسر وتنقلها ووصولها إلى الخدمات.

تزامن ارتفاع احتياجات الأسر مع خفض سعر الفيول الصناعي، بينما استمر تأخر تسديد مستحقات بعض منتجي القمح والقطن. ويكشف ذلك اختلاف قنوات السياسة الاقتصادية: فقد تستفيد منشآت من انخفاض كلفة أحد مدخلاتها، في حين يتحمل المزارعون كلفة انتظار مستحقاتهم وتمويل التزاماتهم. أما تطوير النقل وتحديث القطاع المالي، فتمثل فرصاً لاحقة يتوقف أثرها على التنفيذ وشروط الوصول إلى خدماتها. لذلك ينبغي متابعة المستفيدين الفعليين وتوقيت وصول المنافع إليهم.

وعلى المستوى النقدي، انخفض متوسط سعر الدولار في السوق الموازية من نحو 13215 ليرة سورية في تموز إلى 13171 ليرة في آب، بنسبة 0.3 بالمئة، رغم ارتفاعه بين بداية آب ونهايته بنسبة 0.5 بالمئة. واستقر سعر الحوالات عند 12250 ليرة للدولار. أما متوسط سعر الدولار مقابل الليرة التركية فارتفع بنسبة 2.4 بالمئة. وسجل التضخم المحتسب بالليرة التركية في إدلب وريف حلب 3.5 و2.5 بالمئة على التوالي، متجاوزاً المعدل التركي، بما يبرز تداخل حركة العملة والواردات مع ظروف الإمداد والتكاليف المحلية في سوريا.

كما كشف تحليل التشتت المكاني للأسعار عن تفاوت واضح بين مجموعات الاستهلاك؛ إذ سجلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود أعلى متوسط غير موزون لمعاملات الاختلاف عند 0.460، تلتها مجموعتا التعليم والصحة عند نحو 0.404 و0.403، مقابل نحو 0.041 للاتصالات. وتعكس هذه القيم تفاوت أسعار مكونات المجموعات بين المناطق، وتؤكد اختلاف كلفة الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية جغرافياً.

وبلغ خط الفقر المدقع للأسرة نحو 3.46 ملايين ليرة سورية شهرياً، والخط الأدنى 5.44 ملايين ليرة، والخط الأعلى 7.51 ملايين ليرة. ولم يغطِّ أجر الموظف الجامعي في القطاع العام سوى 43.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، مقابل 78.5 بالمئة لأجر العامل في محل تجاري. ورغم تجاوز أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني خط الفقر الأدنى بقليل، بقي دون الخط الأعلى. وتؤكد النتائج ضرورة ربط سياسات الأجور والحماية الاجتماعية بكلفة المعيشة المحلية، وتسريع مستحقات المنتجين، وضمان أن تنعكس تسهيلات الطاقة والتمويل والتجارة على دخل الأسر وقدرتها الفعلية على تلبية احتياجاتها.

قائمة المحتويات

حقوق النشر وشروط الاستخدام 1
الإفصاح عن استخدام الأدوات الرقمية وإخلاء المسؤولية 1
الملخص التنفيذي 2
قائمة المحتويات 3
قائمة الجداول 3
قائمة الأشكال البيانية 3
1. نشرة أسعار المستهلك: المنهجية ونطاق التغطية 4
2. السياق الاقتصادي والمحركات السعرية خلال آب 2026 5
3. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا 7
4. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا 9
4.1. التغير الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك 10
4.1.1. مجموعة النقل 10
4.1.2. مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 11
4.2 التضخم الشهري بحسب المحافظات 12
5. التباين السعري بين المحافظات 13
6. المساهمة في التضخم الشهري 16
7. التغيرات في أسعار الصرف 17
8. الأجور في سوريا 18
9. خطوط الفقر في سوريا 20
10. خاتمة 23
11. المراجع والمصادر 25
الملاحق 26

قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم السنوي لأسعار المستهلك في سوريا لشهر آب 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية) 8
الجدول (2): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر آب 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية) 9
الجدول (3): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر آب 2026 (بالليرة السورية) 18

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال الفترة (آب 2025 – آب 2026) (2021 =100) 7
الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر آب 2026 (بالنسب المئوية) 12
الشكل (3): التشتت المكاني للأسعار بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال آب 2026 14
الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري في سوريا خلال آب 2026 (نقطة مئوية) 16
الشكل (5): حركة أسعار الصرف من نقطة بداية موحّدة خلال آب 2026 17
الشكل (6): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر آب 2026 (مليون ليرة سورية) 20
الشكل (7): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر آب 2026 (بالنسب المئوية) 22

تجدد ضغوط الغذاء والنقل وسط تعثر سيولة المنتجين

1. نشرة أسعار المستهلك: المنهجية ونطاق التغطية

تقدّم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لتطور أسعار المستهلك والتضخم في المحافظات السورية، بالاستناد إلى مسح شهري ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات بانتظام منذ تشرين الأول 2020. وقد طوّر المركز منهجية المسح استناداً إلى المفاهيم والمعايير الواردة في دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك الصادر عن منظمة العمل الدولية. ويقيس الدليل تغير أسعار سلة مرجعية تضم 112 سلعة وخدمة، مصنفة وفق التصنيف الدولي للاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)، وتمثل نحو 78 بالمئة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وفق مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009. وأعاد المركز بناء الأوزان الترجيحية للسلة بالاعتماد على المسوح متعددة الأغراض التي نفذها عام 2020، إلى جانب مجموعة من البيانات الأولية والثانوية. وروعي في ذلك ما طرأ خلال سنوات النزاع من تغيرات في أنماط استهلاك الأسر، فضلاً عن الاختلافات بين المحافظات والاقتصادات المحلية. وشملت السلة، تبعاً لذلك، مصادر الطاقة والمياه البديلة، والسلع المتاحة بالأسعار الحرة، والتعليم الجامعي الخاص، وغيرها من البنود التي أصبحت تستحوذ على حصة متزايدة من إنفاق الأسر.

يغطي المسح 58 سوقاً، منها 25 سوقاً في مراكز المحافظات و 33 سوقاً خارجها، موزعة بين مواقع حضرية وريفية اختيرت وفق حجم السكان والنشاط التجاري والتوزع الجغرافي والتنوع الاجتماعي. ويتولى جمع البيانات 35 باحثاً وباحثة يقيمون في المناطق المشمولة، من خلال زيارات ميدانية منتظمة تُنفذ خلال الأسبوع الرابع من كل شهر. وتخضع البيانات لعمليات تدقيق ومطابقة على مستويات السلعة والسوق والمحافظة، تشمل التحقق من ثبات المواصفات، ومراجعة القيم المتطرفة، ومعالجة حالات غياب الأصناف أو تغير جودتها. وعندما يتعذر رصد سلعة موسمية بصورة مؤقتة، تُقدّر حركة سعرها استناداً إلى الأصناف المماثلة أو المجموعة الأقرب، وفق قواعد الإحلال والتحويل المعتمدة، إلى حين استئناف رصد سعرها الفعلي.

يشمل المسح، إلى جانب أسعار السلع والخدمات، رصداً شهرياً لأجور ثماني فئات وظيفية مرجعية، تشمل موظفين في القطاع العام من حملة الشهادة الجامعية وشهادة التعليم الأساسي، وعضواً في هيئة تدريس جامعية، وعاملاً في محل تجاري، ومدير شركة، إضافة إلى موظف جامعي وموظف صيانة في منظمة مجتمع مدني، وعامل مياومة. وتُرصد أجور هذه الفئات في الأسواق الـ58 التي يغطيها المسح، بما يتيح تتبع تغيراتها الشهرية والتفاوتات القائمة بينها بحسب المناطق والقطاعات، فضلاً عن قياس قدرة الأجر الواحد على تغطية تكاليف معيشة الأسرة المرجعية وخطوط الفقر المحدّثة سعرياً.

يُحتسب الرقم القياسي باستخدام أوزان الاستهلاك المقدرة لعام 2020، مع اعتماد أسعار عام 2021 سنةً للأساس. وتُحتسب تغيرات الأسعار بعملة التداول المحلية، وهي الليرة التركية في إدلب وريف حلب، والليرة السورية في بقية المناطق. ثم تُجمع مؤشرات أسعار السلع والخدمات تدريجياً على مستوى المجموعات والأسواق والمحافظات، وفق الأوزان المعتمدة، وصولاً إلى الرقم القياسي العام لسوريا.

ولأغراض عرض الأجور ومقارنة الأسعار مكانياً، تُحوَّل القيم المقوّمة بالليرة التركية إلى ما يعادلها بالليرة السورية، كما تُعرض خطوط الفقر بالليرة السورية للأسرة شهرياً. ويختلف تحويل القيم النقدية لأغراض المقارنة والعرض عن احتساب التضخم المحلي، الذي يقيس تغير الأسعار بعملة التداول نفسها.

وتُستخدم النتائج في قياس التضخم، وتحليل الفروق الجغرافية والقطاعية، وتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر، ومتابعة القوة الشرائية للأجور. وترد التفاصيل المتعلقة بصيغة الاحتساب والأوزان وآليات التجميع والإحلال وضبط الجودة في دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022.

2. السياق الاقتصادي والمحركات السعرية خلال آب 2026

حملت تطورات آب 2026 فرصاً لتخفيف قيود الإنتاج وتوسيع الاستثمار والتمويل والتجارة، لكنها لم تبدد ضغوط السيولة والدخل والخدمات التي يواجهها صغار المنتجين والأسر. ويطرح هذا التفاوت سؤالاً أساسياً حول توزيع مكاسب التعافي وكلفته بين الفئات والقطاعات المختلفة. ففي أواخر تموز 2026 خفّضت الحكومة سعر الفيول الصناعي من 475 إلى 400 دولار للطن، بنسبة 15.8 بالمئة، بعدما كانت قد رفعته بشكل كبير في بداية المرحلة الانتقالية. وبذلك، خفّف القرار جزءاً من الأعباء التي فرضتها الزيادة السابقة على المنشآت.[1] وخلال آب، أفادت منشآت صناعية بتراجع تكاليف الإنتاج، لكن وصول هذا التحسن إلى العمال والمستهلكين يتوقف على كيفية استخدام الوفورات؛ فقد توجّهها المنشآت إلى زيادة الإنتاج والتشغيل وتحسين الأجور وخفض الأسعار، أو تكتفي بزيادة أرباحها. وتؤثر في ذلك درجة المنافسة، وتوافر المدخلات، ومدى ربط التسهيلات بالتزامات واضحة تتعلق بالإنتاج والأجور. وفي قطاعي المياه والكهرباء، تبرز المسألة التوزيعية نفسها مع إعادة تنظيم الخدمات وتوسيعها: كيف ستُوزَّع كلفة تأهيل البنية الأساسية وتشغيلها بين الخزانة العامة والمستخدمين، ومدى مراعاة التعرفة لقدرة الأسر والمنشآت على الدفع؟[2]

وفي الزراعة، برزت الفجوة بين شراء الدولة للمحاصيل وقدرتها على دفع أثمانها في الوقت المناسب. فقد أوردت التغطية فاتورة لشراء القمح بقيمة 110.4 مليارات ليرة، مع تقسيط المستحقات،[3] فيما اشتكى مزارعون في الرقة من تأخر الدفع وتراكم الديون.[4] وهكذا يتحمل المزارع جانباً من أزمة السيولة العامة؛ إذ يسلّم محصوله، لكنه يظل مطالباً بتسديد التزاماته وتأمين معيشته ومدخلات الموسم المقبل. وقد يضعف التأخير قدرته التفاوضية أمام التجار والمقرضين، ويدفعه إلى الاقتراض بشروط أشد أو بيع بعض أصوله أو تقليص الإنفاق على الإنتاج. وظهر وضع مشابه في القطن، حيث دفعت الفواتير المتأخرة بعض مزارعي دير الزور إلى البيع للتجار، رغم الإعلان عن أشكال من الدعم.[5]

وفي ملف القمح، أعلنت المؤسسة السورية للحبوب في 5 آب استلام 2.7 مليون طن، واعتبرت أن هذه الكميات تتجاوز الاحتياجات السنوية المقدرة بـ2.55 مليون طن، بما يحقق الاكتفاء الذاتي وفق تقديرها.[6] ويحتاج تقييم هذا الإعلان إلى مطابقة بيانات التسليم مع الإنتاج والمخزون والواردات والاستخدامات. كما أن وفرة المحصول لا تكفي لضمان الأمن الغذائي إذا لم يحصل المنتج على عائد مناسب، أو بقي الغذاء بعيداً عن قدرة الأسر الشرائية.

---

[1] سانا، الوزير البشير: تخفيض سعر طن الفيول الصناعي 75 دولاراً، 30 تموز 2026.

[2] الاقتصادية، المرسوم 46 يحدث نقلة في قطاع المياه وخدمة 15 مليون مستفيد، 9 آب 2026.

[3] الاقتصادية، فاتورة شراء القمح 110.4 مليارات ليرة: قرار بتقسيط المستحقات، 3 آب 2026.

[4] سانا، مزارعو الرقة يطالبون بتسريع صرف مستحقات القمح والمصرف الزراعي يوضح آلية الصرف والسيولة، 17 آب 2026.

[5] الاقتصادية، فواتير القطن المتأخرة تدفع مزارعي دير الزور للتجار، 29 آب 2026.

[6] سانا، السورية للحبوب: استلام مليونين و700 ألف طن من محصول القمح حتى تاريخه، 5 آب 2026.

أما القطن، فتشير التقديرات إلى ارتفاع محصوله في 2026 إلى نحو 79.5 ألف طن، مقابل 69.6 ألف طن في 2025، مع استمرار قيود المياه وارتفاع كلفة الإنتاج.[7] ويبرز ارتباطه بصناعة الغزل والنسيج أهمية النظر إلى سلسلة الإنتاج كاملة: من تمويل المزارع وتسعير محصوله إلى توفير المواد الأولية للمصانع وتسويق المنتجات. ومن منظور توزيعي، تبقى قدرة المزارعين على الحصول على سعر منصف وسيولة منتظمة عاملاً حاسماً في نصيبهم من القيمة المتولدة داخل هذه السلسلة. لذلك يحتاج توسيع الإنتاج إلى ائتمان ملائم، ومؤسسات تسويق تعاونية، وشفافية في الأسعار.

ولتقييم العبء الواقع على المنتجين، ينبغي التمييز بين سعر شراء المحصول المعلن وصافي العائد الذي يحصل عليه المزارع بعد احتساب كلفة الاقتراض وفترة انتظار السداد. ويساعد رصد مدة التأخر، ونسبة المستحقات المصروفة، والفارق بين سعر البيع للمؤسسة العامة وسعر البيع الفوري للتاجر، على تحديد ما إذا كانت أزمة السيولة تعيد توزيع جزء من عائد الإنتاج لصالح الوسطاء والممولين. ولا يمكن تقدير حجم هذا الانتقال من بيانات أسعار المستهلك وحدها.

وعلى صعيد الانفتاح الخارجي، برزت تفاهمات لتطوير النقل والبنية الأساسية، منها مذكرات سورية سعودية في النقل البري والسكك الحديدية.[8] ويمكن لتحسين الربط أن يخفض كلف التجارة ويوسع الأسواق أمام المنتجين المحليين. لكن هذه المنافع تتوقف على ربط مشروعات النقل بالقدرة الإنتاجية؛ فالتوسع في الممرات قد ينشط الاستيراد والعبور بوتيرة أسرع من نمو الزراعة والصناعة. وتكتسب شروط الملكية والتعاقد، وحصة المشتريات المحلية، وتوزيع العائد والمخاطر أهمية خاصة في تحديد المستفيدين. ومن دون سياسة واضحة لدعم الإنتاج والائتمان، قد تتركز المكاسب لدى المستوردين والمقاولين ومالكي الأصول، بينما تتحمل الدولة والمجتمع التزامات طويلة الأجل.

وتنطبق هذه الأسئلة على مشروع تحديث القطاع المالي، الذي وافق البنك الدولي على تمويله بمنحة قدرها مئة مليون دولار في 6 آب، وفق البيان المنشور في 7 آب 2026.[9] وتُدرج هذه الموافقة ضمن التطورات المؤسسية المرتقبة، لا بوصفها دليلاً على صرف التمويل أو تحسن السيولة خلال آب؛ إذ يتوقف الأثر على التنفيذ وإتاحة الخدمات للأسر وصغار المنتجين.. فقد تسهّل الرقمنة المعاملات وتخفض كلفتها، لكن توسيع الاستفادة منها يتطلب خدمات اتصال وحسابات متاحة وميسورة، خاصة للعمال غير النظاميين وسكان الريف، إلى جانب حماية المستخدمين وبياناتهم. فقد تسهّل الرقمنة المعاملات وتخفض كلفتها، لكن توسيع الاستفادة منها يتطلب خدمات اتصال وحسابات متاحة وميسورة، خاصة للعمال غير النظاميين وسكان الريف، إلى جانب حماية المستخدمين وبياناتهم.

[7] سيريا ستيبس، إنتاج القطن في سوريا يتجاوز 79 ألف طن وخطط للتوسع في زراعته، 11 آب 2026.

[8] الاقتصادية، سوريا والسعودية: توقيع مذكرات تفاهم لتطوير النقل البري، 31 آب 2026.

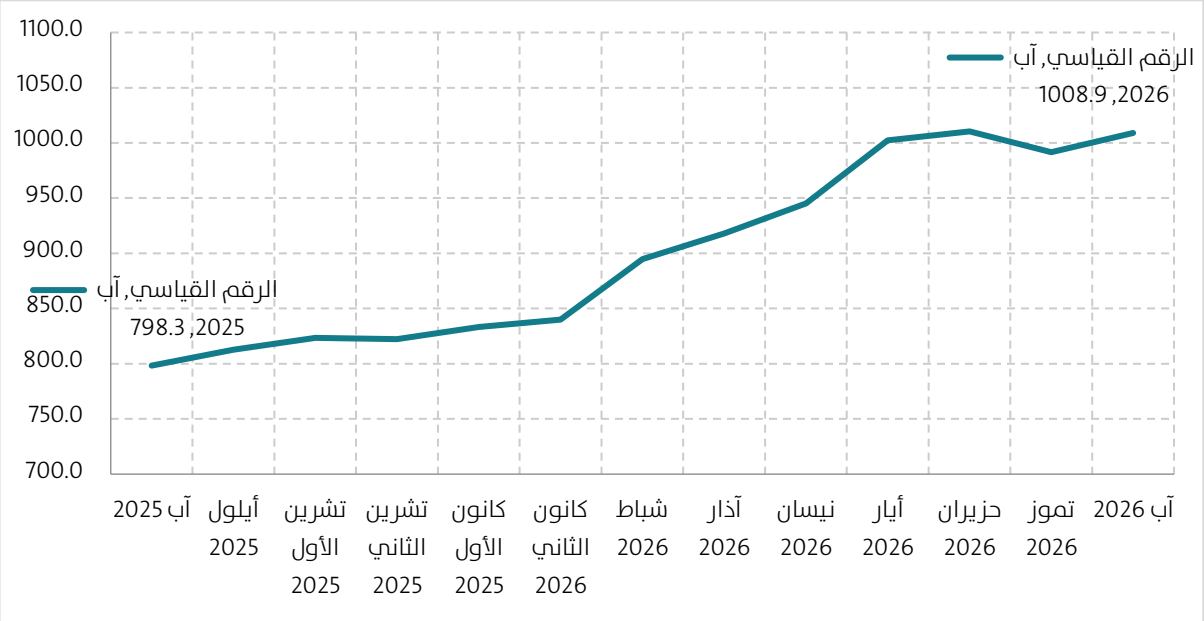
[9] سانا، البنك الدولي يوافق على منحة بقيمة 100 مليون دولار لتحديث القطاع المالي في سوريا، 7 آب 2026.

3. التضخم السنوي (٧-٥-٧) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في آب 2026 تضخماً سنوياً بلغ 26.38 بالمئة، مرتفعاً بمقدار 1.6 نقطة مئوية مقارنة بتموز، الذي سجّل 24.8 بالمئة، مع بقائه دون المستويات المسجلة في حزيران وأيار، البالغة 40.5 و 39.9 بالمئة على التوالي. وارتفع الرقم القياسي العام من 798 نقطة في آب 2025 إلى 1009 نقاط في آب 2026، ما يعني أن المستوى العام للأسعار تجاوز عشرة أمثال مستواه في سنة الأساس 2021. ويشير ارتفاع التضخم السنوي مجدداً إلى استمرار الضغوط السعرية، فيما لا يعني بقاؤه دون مستويات أيار وحزيران عودة الأسعار إلى مستويات أقل؛ إذ يتأثر المعدل السنوي بحركة الأسعار الراهنة ومستواها في شهر المقارنة من العام السابق معاً (المركز السوري لبحوث السياسات، 2026).

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال الفترة (آب 2025 – آب 2026)

(سنة الأساس 2021 =100)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025 و 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تصدّرت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة معدلات التضخم السنوي في آب 2026، بزيادة بلغت 38.4 بالمئة، بعدما ارتفع رقمها القياسي من 726 نقطة في آب 2025 إلى 1005 نقاط في آب 2026. وجاءت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز في المرتبة الثانية، بتضخم سنوي بلغ 35.5 بالمئة، مع ارتفاع مؤشرها من 1386 إلى 1877 نقطة. وظل الرقم القياسي لهذه المجموعة الأعلى بين مجموعات الاستهلاك، إذ قاربت أسعارها 18.8 ضعف مستواها في سنة الأساس 2021، بما يوضح حجم الارتفاع المتراكم في تكاليف السكن والخدمات الأساسية والطاقة المنزلية.

وحلّت مجموعة التعليم في المرتبة الثالثة، بتضخم سنوي بلغ 31.6 بالمئة، بعدما ارتفع رقمها القياسي من 774 إلى 1019 نقطة، ما يعكس استمرار تزايد الأعباء المرتبطة بالاحتياجات والخدمات التعليمية. تلتها مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بمعدل بلغ 28.2 بالمئة، مع ارتفاع مؤشرها من 461 إلى 592 نقطة، بما يزيد كلفة اقتناء التجهيزات المنزلية وصيانتها والمحافظة على صلاحيتها للاستخدام.

الجدول (1): التضخم السنوي لأسعار المستهلك في سوريا لشهر آب 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي آب 2025	الرقم القياسي آب 2026	التضخم السنوي (٢٠٢٥-٢٠٢٦)
	جميع السلع	798	1009	%26.4
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	574	700	%22.1
2	الدخان والتبغ	502	615	%22.7
3	الملابس والأحذية	594	689	%16.0
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1386	1877	%35.5
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	461	592	%28.2
6	الصحة	776	856	%10.3
7	النقل	1074	1127	%4.9
8	الاتصالات	208	203	%2.2-
9	الترويح والثقافة	487	498	%2.4
10	التعليم	774	1019	%31.6
12+11	سلع وخدمات متنوعة	726	1005	%38.4

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وارتفعت أسعار الدخان والتبغ بنسبة 22.7 بالمئة على أساس سنوي، بعدما صعد رقمها القياسي من 502 إلى 615 نقطة. كما سجلت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية تضخماً سنوياً بلغ 22.1 بالمئة، مع ارتفاع مؤشرها من 574 إلى 700 نقطة. وعلى الرغم من أن تضخم الغذاء جاء دون المعدل العام، فإن ارتفاعه بأكثر من الخُمس خلال عام يبقي الإنفاق الغذائي تحت ضغط، خصوصاً لدى الأسر منخفضة الدخل التي تخصص جزءاً كبيراً من مواردها لتأمين الغذاء.

وسجلت مجموعة الملابس والأحذية تضخماً سنوياً بلغ 16 بالمئة، مع ارتفاع رقمها القياسي من 594 إلى 689 نقطة. وارتفعت أسعار الصحة بنسبة 10.3 بالمئة، بعدما صعد مؤشرها من 776 إلى 856 نقطة. أما مجموعة الترويح والثقافة، فسجلت زيادة محدودة نسبياً بلغت 2.4 بالمئة، مع ارتفاع مؤشرها من 487 إلى 498 نقطة .وفي النقل، تحوّل التغير السنوي من الانكماش المسجل في تموز إلى ارتفاع بنسبة 4.9 بالمئة في آب، إذ زاد الرقم القياسي من 1074 نقطة في آب 2025 إلى 1127 نقطة في آب 2026. ويتطلب تفسير هذا التحول النظر إلى تطور الأسعار في السنتين معاً، لأن تغير أساس المقارنة يؤثر في المعدل السنوي إلى جانب حركة الأسعار الحالية. وفي المقابل، بقيت الاتصالات المجموعة الوحيدة التي سجلت انكماشاً سنوياً في آب، بنسبة 2.2 بالمئة، مع انخفاض مؤشرها من 208 إلى 203 نقاط.

وتكشف النتائج تفاوتاً واضحاً في وتيرة ارتفاع الأسعار بين مجموعات الاستهلاك، مع استمرار الضغوط المرتفعة في السلع والخدمات المتنوعة والسكن والطاقة والتعليم. كما أن ارتفاع المؤشر العام إلى أكثر من عشرة أمثال مستواه في 2021 يوضح أن تباطؤ التضخم مقارنة ببعض الأشهر السابقة لم يبدد الزيادة المتراكمة في كلفة المعيشة. لذلك يتوقف تقدير أثر هذه التطورات على الأسر على مقارنة الأسعار بدخولها الفعلية، ومدى قدرتها على تغطية الغذاء والسكن والخدمات الأساسية.

4. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا تضخماً شهرياً بلغ 1.8 بالمئة خلال آب 2026، مرتفعاً من 991 نقطة في تموز إلى 1009 نقاط، وفق سنة الأساس 2021 = 100. وبذلك عادت الأسعار إلى الارتفاع بعد الانكماش الشهري المسجل في تموز، واقترب المؤشر العام من مستواه في حزيران، البالغ 1010 نقاط. وشملت الزيادة تسع مجموعات استهلاكية، مقابل انخفاض مجموعتين، مع تركز أبرز الارتفاعات في النقل والغذاء والسلع والخدمات المتنوعة.

تصدّرت مجموعة النقل الارتفاعات الشهرية بنسبة 4.8 بالمئة، بعدما ارتفع رقمها القياسي من 1075 نقطة في تموز إلى 1127 نقطة في آب. ويشير هذا الارتفاع إلى تجدد الضغط على كلفة تنقل الأفراد ونقل السلع، بما قد يضيف أعباء على الأسر والمنشآت. غير أن تحديد أسباب الزيادة ومدى ارتباطها بأسعار المحروقات أو توافرها يتطلب الرجوع إلى بيانات مكونات المجموعة، ولا يمكن استخلاصه من المؤشر الإجمالي وحده.

الجدول (2): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر آب 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي تموز 2026	الرقم القياسي آب 2026	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	991	1,009	%1.8
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	682	700	%2.7
2	الدخان والتبغ	619	615	%0.7-
3	الملابس والأحذية	685	689	%0.6
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1,857	1,877	%1.1
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	589	592	%0.5
6	الصحة	854	856	%0.2
7	النقل	1,075	1,127	%4.8
8	الاتصالات	202	203	%0.3
9	الترويح والثقافة	501	498	%0.5-
10	التعليم	1,001	1,019	%1.8
11+12	سلع وخدمات متنوعة	979	1,005	%2.7

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وسجلت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً شهرياً بلغ 2.7 بالمئة، مع صعود مؤشرها من 682 إلى 700 نقطة. ويعكس ذلك عودة الضغط على الإنفاق الغذائي بعد انخفاضه في تموز، وهو تطور يمس بصورة أكبر الأسر منخفضة الدخل التي تخصص حصة مرتفعة من مواردها للغذاء.

وبالمعدل نفسه، ارتفعت أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.7 بالمئة، بعدما زاد رقمها القياسي من 979 إلى 1005 نقاط. كما سجلت مجموعة التعليم زيادة شهرية بلغت 1.8 بالمئة، مع ارتفاع مؤشرها من 1001 إلى 1019 نقطة، بما يضيف أعباء على الاحتياجات والخدمات التعليمية.

وفي مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، ارتفع الرقم القياسي من 1857 إلى 1877 نقطة، بمعدل شهري بلغ 1.1 بالمئة. وظل مؤشر هذه المجموعة الأعلى بين مجموعات الاستهلاك، إذ قاربت أسعارها 18.8 ضعف مستواها في سنة الأساس 2021. ويعني ذلك أن الزيادة الشهرية جاءت فوق مستوى مرتفع أصلاً من تكاليف السكن والخدمات الأساسية والطاقة المنزلية.

وسجلت مجموعة الملابس والأحذية ارتفاعاً شهرياً محدوداً بلغ 0.6 بالمئة، مع صعود مؤشرها من 685 إلى 689 نقطة. وارتفعت أسعار التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بنسبة 0.5 بالمئة، بعدما زاد مؤشرها من 589 إلى 592 نقطة. كما ارتفعت الاتصالات بنسبة 0.3 بالمئة، من 202 إلى 203 نقاط، والصحة بنسبة 0.2 بالمئة، من 854 إلى 856 نقطة.

في المقابل، سجلت مجموعة الدخان والتبغ انخفاضاً شهرياً بلغ 0.7 بالمئة، مع تراجع رقمها القياسي من 619 إلى 615 نقطة. وانخفضت أسعار الترويح والثقافة بنسبة 0.5 بالمئة، بعدما تراجع مؤشرها من 501 إلى 498 نقطة. وبقي أثر هذين الانخفاضين محدوداً أمام ارتفاع بقية المجموعات، ولا سيما النقل والغذاء.

4.1. التغير الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك

يستعرض التحليل الآتي أبرز المجموعات السلعية والخدمية التي شهدت تغيرات ملموسة في مؤشر أسعارها خلال شهر آب 2026، وذلك بالاعتماد على المقارنة الشهرية مع شهر تموز السابق.

4.1.1. مجموعة النقل

سجّلت مجموعة النقل تضخماً شهرياً بلغ 4.8 بالمئة في آب 2026، بعدما ارتفع رقمها القياسي على مستوى سوريا من 1075 نقطة في تموز إلى 1127 نقطة في آب. وبذلك تصدّرت المجموعة الارتفاعات الشهرية بين مجموعات الاستهلاك، متجاوزة التضخم العام البالغ 1.8 بالمئة. وتزامن هذا الارتفاع مع زيادة متوسطات أسعار الوقود وشراء السيارات وأجور النقل الجماعي، مقابل انخفاض أجرة سيارات الأجرة داخل المدينة.

ارتفع متوسط سعر الوقود المدعوم للسيارة الخاصة بنسبة 6.3 بالمئة، من نحو 13014 ليرة لليتر في تموز إلى 13827 ليرة في آب. كما ارتفع متوسط سعر الوقود الحر بنسبة 2.2 بالمئة، من نحو 16126 إلى 16483 ليرة لليتر. وتشير هذه المتوسطات إلى زيادة كلفة الوقود المرصودة في الأسواق، ولا تعني بالضرورة تغير التسعيرة الرسمية بالنسبة نفسها.

وسجّلت أجرة الباص أو السرفيس داخل المدينة أكبر زيادة بين بنود النقل، بنسبة 6.6 بالمئة، إذ ارتفعت من نحو 3111 ليرة للجولة إلى 3317 ليرة. كما زادت أجرة الباص بين المدن بنسبة 1 بالمئة، من نحو 342 إلى 346 ليرة لكل كيلومتر. ويضيف ارتفاع أجور النقل الجماعي عبئاً متكرراً على مستخدميه، خصوصاً العاملين والطلاب والأسر التي تعتمد عليه في تنقلاتها اليومية.

ولا يتعارض ارتفاع أسعار الوقود المستخدم في النقل مع خفض سعر الفيول الصناعي الوارد في السياق الاقتصادي؛ فهما يتعلقان بمنتجات واستخدامات وقنوات تسعير مختلفة. لذلك، ينبغي تقييم أثر كل تعديل بحسب المستفيدين منه، وحصته في تكاليف النشاط، ومدى انتقاله إلى أسعار البيع والأجور والتشغيل، بدلاً من التعامل مع "أسعار الطاقة" بوصفها سعراً واحداً.

4.1.2. مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية

سجّلت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية تضخماً شهرياً بلغ 2.7 بالمئة في آب 2026، بعدما ارتفع رقمها القياسي على مستوى سوريا من نحو 682 نقطة في تموز إلى 700 نقطة في آب. وبذلك عادت أسعار الغذاء إلى الارتفاع بعد انخفاضها في الشهر السابق، مع زيادات بارزة في لحم الدجاج والبيض ومنتجات الألبان وبعض الخضروات والفواكه والسكر، مقابل انخفاض أسعار سلع أخرى.

برز لحم الدجاج بين السلع التي شهدت أكبر الزيادات، إذ ارتفع متوسط سعره بنسبة 23.8 بالمئة، من نحو 38844 ليرة للكيلوغرام في تموز إلى 48085 ليرة في آب. وجاءت هذه الزيادة بعد ارتفاعه في الشهر السابق، بما عمّق الضغط على كلفة أحد مصادر البروتين الحيواني للأسر. في المقابل، تراجع متوسط سعر لحم الغنم بنسبة 1 بالمئة، من نحو 213045 إلى 211021 ليرة للكيلوغرام، بينما ارتفع لحم البقر بنسبة محدودة بلغت 0.5 بالمئة، من نحو 160658 إلى 161396 ليرة.

وامتدت الزيادات إلى الحليب والجبن والبيض. فقد ارتفع متوسط سعر البيض بنسبة 11.9 بالمئة، من نحو 36116 إلى 40401 ليرة لكل 2 كغ، والحليب بنسبة 3.7 بالمئة، من نحو 8247 إلى 8550 ليرة للكيلوغرام. كما زاد سعر الجبنة البيضاء بنسبة 4.1 بالمئة، من نحو 46814 إلى 48728 ليرة للكيلوغرام، والجبن الأجنبي بنسبة 6.9 بالمئة. ويزيد تزامن ارتفاع الدجاج والبيض ومنتجات الألبان الضغط على قدرة الأسر محدودة الدخل على الحفاظ على تنوع غذائها، حتى مع تراجع أسعار بعض السلع الأخرى.

وفي الخضروات والبقول، لم يستمر الانخفاض الواسع المسجل في تموز بالاتجاه نفسه. فقد ارتفع متوسط سعر البطاطا بنسبة 15.1 بالمئة، من نحو 5730 إلى 6594 ليرة للكيلوغرام، والخيار بنسبة 10.3 بالمئة، من نحو 4684 إلى 5168 ليرة. كما ارتفع العدس بنسبة 3 بالمئة. في المقابل، انخفض متوسط سعر البندورة الطازجة بنسبة 1.6 بالمئة، من نحو 4338 إلى 4268 ليرة للكيلوغرام، والبصل اليابس بنسبة 3.6 بالمئة، من نحو 6582 إلى 6343 ليرة. وتكشف هذه التحركات تفاوتاً بين السلع، دون أن تسمح وحدها بتحديد معدل تغير المجموعة الفرعية أو مساهمة كل صنف في التضخم الغذائي.

وشهدت الفواكه تبايناً أكبر؛ إذ انخفض متوسط سعر العنب بنسبة 36.2 بالمئة، من نحو 22304 إلى 14230 ليرة للكيلوغرام، والليمون الحامض بنسبة 15.8 بالمئة، من نحو 22520 إلى 18952 ليرة. في المقابل، ارتفع البطيخ بنسبة 30.4 بالمئة، من نحو 2399 إلى 3129 ليرة للكيلوغرام، والبرتقال بنسبة 10.1 بالمئة، والموز بنسبة 9.2 بالمئة، والتفاح بنسبة 1.2 بالمئة. وقد أتاح انخفاض بعض الأصناف فرصاً لتخفيف الإنفاق، لكنه لم يشمل الفواكه جميعها.

وفي الخبز والحبوب، كانت التغيرات محدودة نسبياً. فقد ارتفع متوسط سعر خبز الفرن الموحد بنسبة 0.8 بالمئة، من نحو 4126 إلى 4157 ليرة للكيلوغرام، والبرغل بنسبة 1.4 بالمئة، والمعكرونة بنسبة 0.7 بالمئة، والأرز التمويني المدعوم بنسبة 0.3 بالمئة. في المقابل، انخفض سعر الخبز السياحي بنسبة 1 بالمئة، والأرز الحر بنسبة 0.2 بالمئة. وهذه تغيرات في متوسطات الأسعار المرصودة، ولا تعني بالضرورة تعديل التسعيرات الرسمية. وسجلت أسعار السكر زيادات أوضح؛ إذ ارتفع متوسط سعر السكر التمويني المدعوم بنسبة 9.3 بالمئة، من نحو 9197 إلى 10048 ليرة للكيلوغرام، والسكر الحر بنسبة 9.7 بالمئة، من نحو 9163 إلى 10056 ليرة. كما ارتفع سعر مربى المشمش بنسبة 12 بالمئة. أما الزيوت والدهون، فبقيت تغيراتها

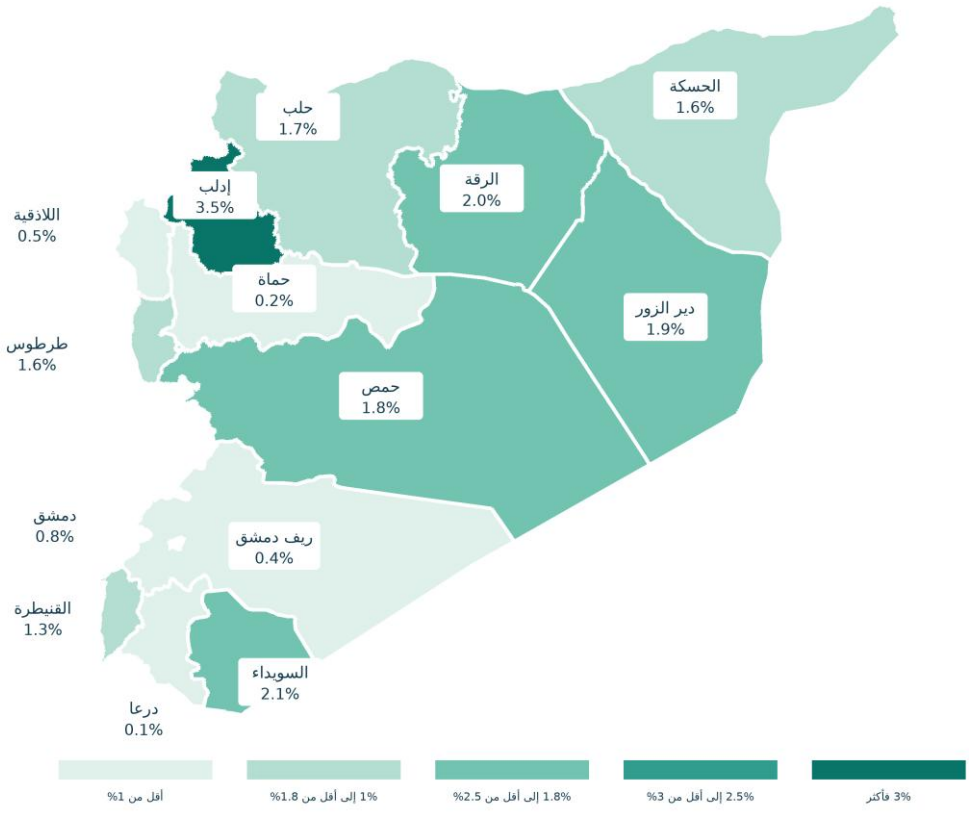
أقل حدة، مع انخفاض زيت الزيتون بنسبة 0.3 بالمئة، وارتفاع الزيت النباتي بنسبة 0.1 بالمئة والسمن النباتي بنسبة 1.8 بالمئة. وفي المشروبات غير الكحولية، انخفض متوسط سعر الشاي الأسود بنسبة 1.7 بالمئة، بينما ارتفع البن البرازيلي بنسبة 4.9 بالمئة. كما ارتفع سعر عبوة المياه المعدنية بحجم 1.5 ليتر بنسبة 1.5 بالمئة، مقابل انخفاض المشروب الغازي بحجم 0.33 ليتر بنسبة 0.8 بالمئة. ولا تكفي هذه الأسعار منفردة لاشتقاق معدل تضخم المشروبات دون معرفة أوزانها في السلة.

وتوضح نتائج آب تجدد الضغوط الغذائية، خصوصاً مع ارتفاع أسعار الدجاج والبيض والألبان وبعض الخضروات والسكر. وفي المقابل، خففت انخفاضات العنب والليمون والبندورة والبصل من كلفة بعض المشتريات. لذلك تختلف تجربة الأسر بحسب تركيب استهلاكها وقدرتها على الاستبدال بين السلع، بينما قد تؤدي محاولة خفض الإنفاق إلى تقليص استهلاك أغذية مهمة غذائياً. ويظل معدل تضخم المجموعة البالغ 2.7 بالمئة متوسطاً لتحركات متفاوتة، ولا يعني ارتفاع جميع أسعار الغذاء بالنسبة نفسها.

4.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات

سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في سوريا تضخماً شهرياً بلغ 1.8 بالمئة في آب 2026، مرتفعاً إلى 1009 نقاط. وشمل ارتفاع الأسعار المحافظات الأربع عشرة، خلافاً لتموز الذي شهد انخفاض المؤشر في معظم المحافظات، بما يشير إلى اتساع الارتفاع جغرافياً رغم تفاوت حدته.

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر آب 2026



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

سجّلت إدلب أعلى معدل تضخم شهري بنسبة 3.5 بالمئة. ويُرجّح أن تراجع قيمة الليرة التركية بنسبة 2.4 بالمئة خلال الشهر أسهم في الضغوط السعرية، نظراً إلى تداولها في الأسواق المحلية واستخدامها في تسعير السلع والخدمات؛ إذ يرفع تراجعها كلفة السلع المقوّمة بالدولار عند شرائها بالليرة التركية. وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 4 بالمئة والنقل بنسبة 4 بالمئة والكهرباء والغاز وأنواع الوقود بنسبة 6.7 بالمئة، بما زاد أعباء المعيشة على الأسر.

وجاءت السويداء في المرتبة الثانية بمعدل تضخم شهري بلغ 2.1 بالمئة، تلتها الرقة بنسبة 2 بالمئة ودير الزور بنسبة 1.9 بالمئة. وبلغ التضخم 1.8 بالمئة في حمص و 1.7 بالمئة في حلب و 1.6 بالمئة في كل من طرطوس والحسكة و 1.3 بالمئة في القنيطرة. وكانت الزيادات أقل حدة في بقية المحافظات؛ إذ بلغ التضخم الشهري 0.8 بالمئة في دمشق و 0.5 بالمئة في اللاذقية و 0.4 بالمئة في ريف دمشق و 0.2 بالمئة في حماة، بينما سجّلت درعا أدنى ارتفاع بنسبة 0.1 بالمئة. وبذلك بلغ الفارق بين أعلى معدل وأدناه 3.4 نقاط مئوية.

ويكشف هذا التوزيع أن عودة الأسعار إلى الارتفاع كانت عامة، لكنها تفاوتت بين المحافظات؛ فقد واجهت إدلب زيادة أسرع من بقية المناطق، فيما اقتربت الأسعار من الاستقرار في درعا وحماة. ولا تعني هذه المعدلات أن المحافظة الأعلى تضخماً هي الأعلى في مستوى الأسعار أو كلفة المعيشة؛ فهي تقيس تغير الأسعار مقارنة بتموز داخل كل محافظة، ولا تكفي لترتيب المحافظات بحسب كلفة المعيشة.

5. التباين السعري بين المحافظات

يُستخدم هنا متوسط حسابي غير موزون لمعاملات اختلاف أسعار السلع والخدمات داخل كل مجموعة استهلاك رئيسية[10]. ويُحسب معامل اختلاف كل صنف بقسمة الانحراف المعياري العيني لأسعاره على متوسطها الحسابي، بالاستناد إلى الأسعار الأصلية في المناطق التي توافرت عنها بيانات. وتشمل المقارنة خمس عشرة وحدة جغرافية، تُعامل فيها مدينة حلب وريفها كوحدتين منفصلتين. وبذلك يعكس المؤشر درجة التشتت النسبي للأسعار بين المناطق، لا مستوى الأسعار نفسه أو مساهمة المجموعة في التضخم. وتكشف نتائج آب 2026 عن تفاوت مكاني واضح؛ إذ تراوحت متوسطات معاملات الاختلاف بين 0.041 في مجموعة الاتصالات و 0.460 في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود.

سجّلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى متوسط لمعاملات الاختلاف عند 0.460. فقد تراوح متوسط الإيجار الشهري للمسكن بين نحو 599 ألف ليرة في القنيطرة و8.33 ملايين ليرة في دمشق، مقابل نحو 5.20 ملايين ليرة في مدينة حلب و3.48 ملايين ليرة في حمص. كما بلغت تعرفة المياه العامة نحو 39 ليرة للمتر المكعب في معظم المناطق، مقابل 518 ليرة في إدلب و667 ليرة في الحسكة و2981 ليرة في ريف حلب.

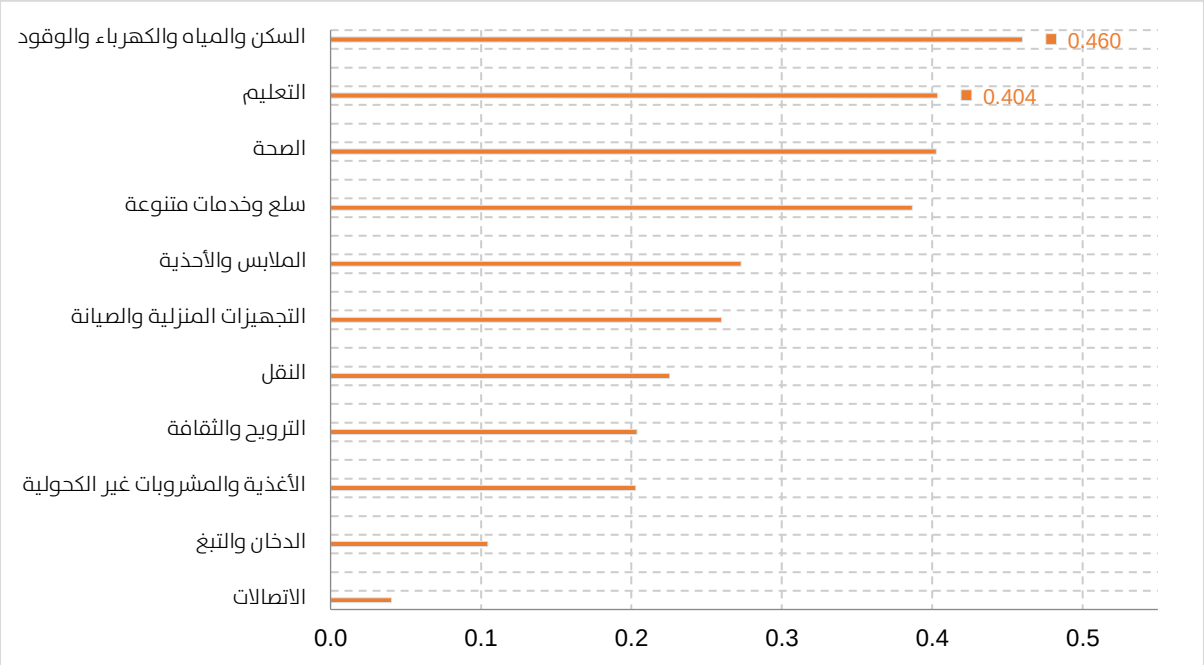
[10] حُسب معامل الاختلاف لكل سلعة أو خدمة بقسمة الانحراف المعياري العيني لأسعارها بين المناطق على متوسطها الحسابي، باستخدام الأسعار الأصلية دون معيرّة. وتمثل القيمة المعروضة لكل مجموعة استهلاك رئيسية المتوسط الحسابي غير الموزون لمعاملات اختلاف أصنافها، وليست معامل اختلاف محسوباً للمجموعة مباشرةً. وتشير القيم المنخفضة إلى تقارب الأسعار، بينما تدل القيم المرتفعة على اتساع تشتتها النسبي. ويمكن أن يتجاوز المعامل الواحد؛ فهو ليس حداً أقصى للمؤشر. واقتصر احتساب كل صنف على المناطق التي توافرت عنها بيانات.

وبرز التفاوت أيضاً في كلفة الحصول على الطاقة؛ إذ تراوحت كلفة الكهرباء من المصادر البديلة، ضمن المناطق التي توافرت عنها بيانات، بين 4909 ليرات للكيلوواط الساعي في ريف حلب و9375 ليرة في ريف دمشق. وبلغت تعرفة الكهرباء العامة 1240 ليرة للكيلوواط الساعي في معظم المناطق، مقابل نحو 1435 ليرة في ريف حلب و1595 ليرة في إدلب. كذلك تراوح سعر أسطوانة الغاز في السوق السوداء بين 150 ألف ليرة في دمشق و262500 ليرة في السويداء. وتشير هذه الفروق إلى تباين الأعباء المرتبطة بالسكن والخدمات الأساسية، مع تعدد مصادر الإمداد وآليات التسعير.

وجاءت مجموعة التعليم في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 0.404. فقد تراوحت الرسوم السنوية للمرحلة الثانوية في المدارس الخاصة بين 3.25 ملايين ليرة في القنيطرة و27.23 مليون ليرة في مدينة حلب، فيما بلغت نحو 5.13 ملايين ليرة في درعا. وتراوحت كلفة جلسة الدرس الخصوصي بين نحو 25200 ليرة في دير الزور و111700 ليرة في إدلب. وتعكس هذه النتائج تفاوت كلفة الخدمات التعليمية المدفوعة بين المناطق، مع ضرورة مراعاة اختلاف مواصفات المؤسسات والخدمات عند تفسير الفروق السعرية.

وسجّلت مجموعة الصحة متوسطاً قريباً من التعليم بلغ 0.403. وتراوحت أجرة معاينة الطبيب العام بين 25000 ليرة في دير الزور ونحو 88300 ليرة في دمشق، بينما تراوحت أجرة معاينة الطبيب المختص بين 50000 ليرة في اللاذقية ودير الزور ودرعا ونحو 183 ألف ليرة في دمشق. واتسعت الفروق في نفقات الإقامة ليلة واحدة في مشفى خاص، من 150 ألف ليرة في دير الزور إلى 1.50 مليون ليرة في مدينة حلب ودرعا. وتوضح هذه النتائج تفاوت الكلفة المباشرة للحصول على الرعاية الصحية، دون أن تكفي الأسعار وحدها للحكم على جودة الخدمات أو توافرها.

الشكل (3): التشتت المكاني للأسعار بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال آب 2026



ملاحظة: متوسط حسابي غير موزون لمعاملات اختلاف أسعار الأصناف، محسوبة من الأسعار الأصلية باستخدام الانحراف المعياري العيني.
المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

بلغ متوسط معامل الاختلاف في مجموعة السلع والخدمات المتنوعة نحو 0.387. وقد اتسعت الفروق في بعض مكوناتها، إذ تراوحت أتعاب المحاماة بين 50000 ليرة في دير الزور ونحو 1.08 مليون ليرة في الحسكة. ما يبرز اتساع الفروق في بعض خدمات المجموعة. وجاءت مجموعة الملابس والأحذية بمتوسط قدره 0.273؛ إذ تراوح سعر البنطلون الرجالي الجينز المستورد بين نحو 140 ألف ليرة في الرقة و500 ألف ليرة في دمشق.

وسجّلت مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة متوسطاً بلغ 0.260. فقد تراوح سعر غرفة النوم المحلية بين نحو 4.93 ملايين ليرة في الرقة و18.83 مليون ليرة في حماة، وسعر البراد العادي بين 2.48 مليون ليرة في دير الزور و7.69 ملايين ليرة في طرطوس. وبلغ متوسط مجموعة الترويح والثقافة 0.204؛ إذ تراوح سعر شاشة التلفاز بين نحو 1.12 مليون ليرة في الرقة و1.72 مليون ليرة في الحسكة. وينبغي مراعاة اختلاف المواصفات والجودة والمنشأ عند تفسير التفاوت في أسعار هذه السلع.

أما مجموعة النقل، فبلغ متوسط معامل الاختلاف فيها 0.226. وتراوحت أجرة الباص بين المدن بين نحو 278 ليرة للكيلومتر في دير الزور و532 ليرة في الحسكة، وأجرة سيارة الأجرة لمسافة ثلاثة كيلومترات بين 15000 ليرة في دير الزور و60000 ليرة في القنيطرة، مقابل نحو 33300 ليرة في دمشق. كما تراوحت أجرة الباص أو السرفيس داخل المدينة بين 2500 ليرة في حماة والقنيطرة و5727 ليرة في ريف حلب. وتراوح سعر ليتر وقود السيارة الخاصة، المصنّف في المسح ضمن الوقود المدعوم، بين نحو 8742 ليرة في الحسكة و14500 ليرة في الرقة. وتوضح هذه الفروق تفاوت كلفة التنقل التي تتحملها الأسر، مع احتمال ارتباطها بتكاليف التشغيل وتوافر وسائل النقل وآليات تحديد الأجور.

وبلغ متوسط معامل الاختلاف في مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 0.203. وتراوح سعر كيلوغرام لحم الغنم بين نحو 161 ألف ليرة في القنيطرة و333 ألف ليرة في دمشق، بينما تراوح سعر كيلوغرام لحم الدجاج بين نحو 38700 ليرة في إدلب و73300 ليرة في القنيطرة، مقابل نحو 58400 ليرة في ريف حلب. وتراوح سعر كيلوغرام البندورة بين 2500 ليرة في السويداء و5946 ليرة في طرطوس. وكانت الفروق في الخبز الموحد أكثر محدودية نسبياً؛ إذ تراوح سعر الكيلوغرام بين 4000 ليرة في عدد من المناطق و5599 ليرة في ريف حلب. وتبرز هذه النتائج تفاوت كلفة الغذاء مكانياً، مع احتمال تأثرها بمصادر التوريد والموسمية وتكاليف النقل والتخزين.

وسجّلت مجموعة الدخان والتبغ متوسطاً قدره 0.105؛ إذ تراوح سعر علبة السجائر الوطنية بين 8000 ليرة في مدينة حلب و12880 ليرة في الحسكة. وجاءت مجموعة الاتصالات بأدنى متوسط عند 0.041، مدفوعة بتقارب أسعار بعض خدماتها؛ فقد استقرت كلفة المكالمة الهاتفية الداخلية لمدة ثلاث دقائق عند 3.5 ليرات في المناطق التي توافرت عنها بيانات. ومع ذلك، تراوح سعر جهاز الهاتف المحمول بين نحو 1.71 مليون ليرة في دير الزور و2.78 مليون ليرة في الحسكة، ما يؤكد أن انخفاض متوسط التشتت داخل المجموعة لا يعني تقارب أسعار جميع مكوناتها.

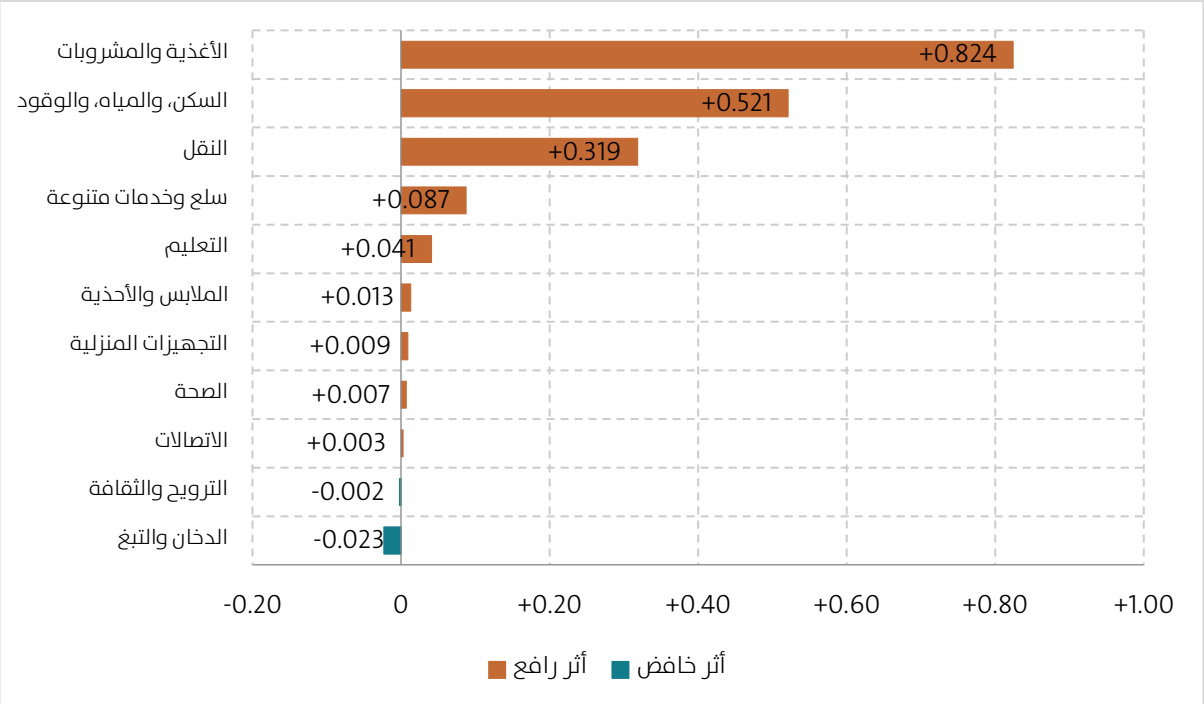
6. المساهمة في التضخم الشهري

يُظهر تحليل مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، والبالغ نحو 1.8 بالمئة خلال آب 2026، أن مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية كانت المحرك الرئيس للتضخم الشهري، بمساهمة بلغت نحو 0.824 نقطة مئوية. وجاءت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في المرتبة الثانية، بمساهمة قدرها 0.521 نقطة مئوية، تلتها مجموعة النقل بنحو 0.319 نقطة مئوية. وبلغ مجموع مساهمات هذه المجموعات الثلاث نحو 1.664 نقطة مئوية، أي ما يقارب 92.4 بالمئة من صافي التضخم الشهري، ما يبرز تركز الضغوط السعرية في الغذاء والسكن والطاقة والتنقل.

وأضافت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة نحو 0.087 نقطة مئوية إلى المعدل العام، تلتها مجموعة التعليم بنحو 0.041 نقطة مئوية. وكانت مساهمات المجموعات الأخرى أكثر محدودية؛ إذ بلغت نحو 0.013 نقطة مئوية للملابس والأحذية، و0.009 نقطة مئوية للتجهيزات المنزلية، و0.007 نقطة مئوية للصحة، و0.003 نقطة مئوية للاتصالات.

في الاتجاه المعاكس، حدّ انخفاض الأسعار في مجموعتين من الارتفاع العام؛ إذ خفّضت مجموعة الدخان والتبغ معدل التضخم بنحو 0.023 نقطة مئوية، ومجموعة الترويح والثقافة بنحو 0.002 نقطة مئوية. وبذلك بلغ مجموع المساهمات الرافعة للتضخم نحو 1.824 نقطة مئوية، مقابل مساهمات خافضة بنحو 0.025 نقطة مئوية، ليستقر صافي التضخم الشهري عند نحو 1.8 بالمئة، مع مراعاة فروق التقريب.

الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري في سوريا خلال آب 2026 (نقطة مئوية)



ملاحظة: تعبّر المساهمة بالنقاط المئوية عن مقدار ما أضافته كل مجموعة إلى معدل التضخم الكلي أو خفضته منه؛ ولذلك تساوي محصلة المساهمات الموجبة والسالبة تقريباً معدل التضخم الشهري.

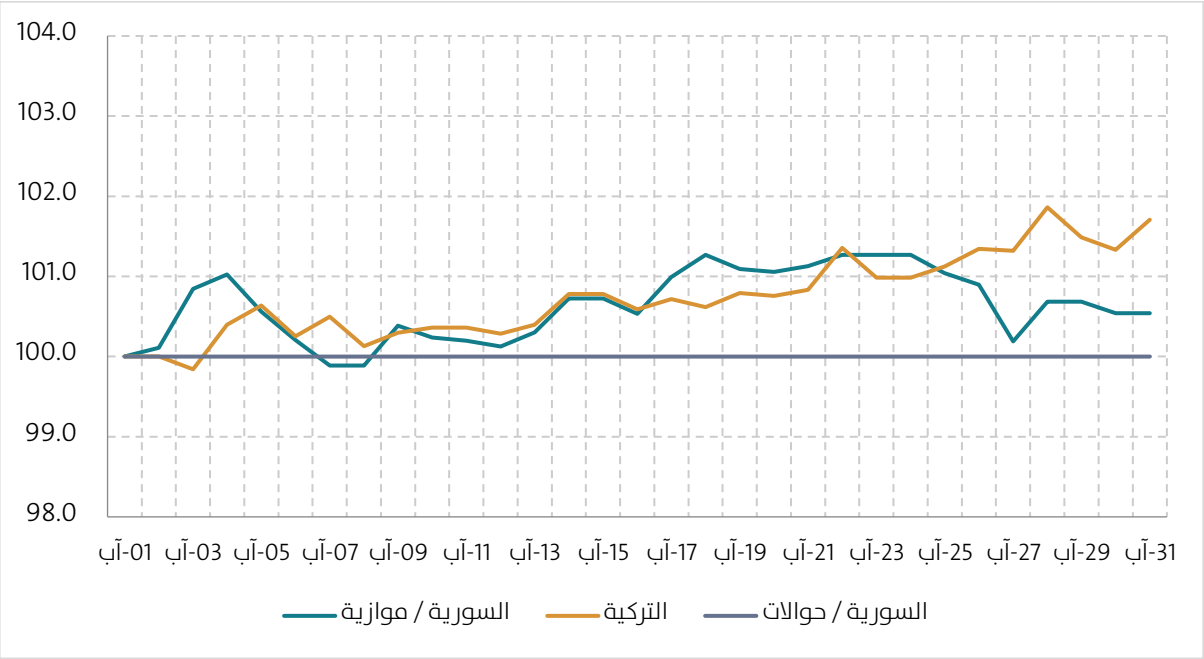
المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

7. التغيرات في أسعار الصرف

بلغ متوسط سعر الدولار في السوق الموازية خلال آب 2026 نحو 13171 ليرة سورية، مقابل 13215 ليرة في تموز، بانخفاض قدره 0.3 بالمئة، بما يعكس تحسناً طفيفاً في متوسط قيمة الليرة السورية. إلا أن سعر الدولار ارتفع بين بداية آب ونهايته من 13087 إلى 13158 ليرة سورية، بنسبة 0.5 بالمئة. أما سعر صرف الرسمي / الحوالات، فاستقر عند 12250 ليرة للدولار في بداية الشهر ونهايته وفي المتوسط الشهري.

وبالنسبة إلى الليرة التركية، ارتفع متوسط سعر الدولار من 47.11 ليرة في تموز إلى 48.24 ليرة في آب، بنسبة 2.4 بالمئة، كما ارتفع من 47.89 ليرة في بداية آب إلى 48.70 ليرة في نهايته، بنسبة 1.7 بالمئة. وبلغ التضخم الشهري المحتسب بالليرة التركية، بوصفها عملة التداول في إدلب وريف حلب، 3.5 بالمئة و 2.5 بالمئة على التوالي، مقابل 1.84 بالمئة في تركيا خلال الشهر نفسه؛ أي بفارق يقارب 1.7 و 0.7 نقطة مئوية على التوالي.[11] ومع مراعاة اختلاف سلال الاستهلاك وأوزانها، يوضح هذا التفاوت أن استخدام العملة نفسها لا يعني تماثل حركة الأسعار. فالضغوط السعرية في هذه المناطق السورية متراكبة، تتداخل فيها حركة أسعار السلع المستوردة مع ظروف الإمداد وتكاليف النقل والطاقة والخدمات وهوامش التداول المحلية، بما يستدعي تفسير التضخم في ضوء هذه العوامل مجتمعة، دون اختزاله في تراجع الليرة التركية أو التضخم في تركيا.

الشكل (5): حركة أسعار الصرف من نقطة بداية موحّدة خلال آب 2026



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[11] رئاسة الاستراتيجية والموازنة التابعة لرئاسة الجمهورية التركية، بيانات التضخم لشهر آب 2026.

8. الأجور في سوريا

أظهرت نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك في آب 2026 تفاوتاً كبيراً في الأجور الاسمية بين القطاعات والفئات الوظيفية والمناطق. فقد بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام نحو 1.504 مليون ليرة سورية على مستوى سوريا، مقابل 1.290 مليون ليرة للموظف من مستوى التعليم الأساسي. غير أن هذه المتوسطات تحجب فروقاً جغرافية واضحة، تعكس استمرار اختلاف نظم الأجور والأطر المؤسسية بين مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، والمناطق التي تتعامل بالليرة التركية، ومناطق الإدارة الذاتية في الحسكة. وتُعرض جميع الأجور هنا بما يعادلها بالليرة السورية، لتيسير المقارنة بين المناطق.

بلغ متوسط أجر الموظف الجامعي في القطاع العام نحو 1.403 مليون ليرة شهرياً في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، مقابل 2.281 مليون ليرة في مناطق التعامل بالليرة التركية، و1.060 مليون ليرة في الحسكة. وبذلك تجاوز الأجر في مناطق الليرة التركية نظيره في مناطق الليرة السورية بنحو 62.6 بالمئة، وعادل نحو 2.2 مثل مستواه في الحسكة. أما الموظف من مستوى التعليم الأساسي، فبلغ متوسط أجره نحو 1.289 مليون ليرة في مناطق الليرة السورية، و1.420 مليون ليرة في مناطق الليرة التركية، و1.040 مليون ليرة في الحسكة. ويُظهر ذلك أن الفارق بين أجور الموظفين الجامعيين وموظفي التعليم الأساسي يختلف باختلاف المنطقة؛ إذ كان محدوداً في مناطق الليرة السورية والحسكة، وأكثر اتساعاً في مناطق الليرة التركية .

في المقابل، بلغ متوسط الأجر الشهري المرصود للدكتور الجامعي في القطاع العام نحو 10.920 ملايين ليرة على مستوى سوريا، أي ما يعادل 7.3 أمثال أجر الموظف الجامعي في القطاع نفسه. وبلغ هذا الأجر نحو 11.593 مليون ليرة في مناطق الليرة السورية، و11.130 مليون ليرة في مناطق الليرة التركية، بينما لم يتجاوز 3.090 ملايين ليرة في الحسكة، أي نحو 26.7 بالمئة من مستواه في مناطق الليرة السورية. وتكشف هذه النتائج عن تفاوت حاد داخل القطاع العام بين الوظائف الاعتيادية والفئات التخصصية، إلى جانب التفاوت الجغرافي؛ فالمؤهل العلمي وحده لا يفسر مستويات الأجر، التي تتأثر أيضاً بالموقع الوظيفي والجهة ونظام التعويضات والإطار المؤسسي المطبق.

الجدول (3): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر آب 2026 (بالليرة السورية)

	مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة السورية)	مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة التركية)	مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة)	سوريا
أ- العاملين في القطاع العام				
أجور الموظف (دكتور جامعي)	11,593,000	11,130,218	3,090,000	10,919,526
أجور الموظف (جامعي)	1,402,500	2,281,017	1,060,000	1,503,538
أجور الموظف (تعليم أساسي)	1,288,500	1,420,359	1,040,000	1,289,587
ب- العاملين في القطاع الخاص				
أجور مدير شركة	10,742,859	7,677,492	9,925,620	10,451,679
أجور العامل في محل تجاري	2,785,449	2,244,496	2,204,646	2,713,036
ج- العاملين في القطاع المدني				
أجور الموظف (جامعي)	5,647,782	5,408,774	6,035,850	5,641,353

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وفي القطاع الخاص، بلغ متوسط الأجر الشهري لمدير الشركة نحو 10.452 ملايين ليرة على مستوى سوريا، مقابل 2.713 مليون ليرة للعامل في محل تجاري، أي إن أجر المدير عادل نحو 3.9 أمثال أجر العامل. وبلغ متوسط أجر مدير الشركة نحو 10.743 ملايين ليرة في مناطق الليرة السورية، و7.677 ملايين ليرة في مناطق الليرة التركية، و9.926 ملايين ليرة في الحسكة. أما أجر العامل في محل تجاري، فبلغ نحو 2.785 مليون ليرة في مناطق الليرة السورية، و2.244 مليون ليرة في مناطق الليرة التركية، و2.205 مليون ليرة في الحسكة.

وتكشف هذه المستويات عن فجوة واضحة بين الفئات الإدارية والعاملين في المحال التجارية؛ إذ عادل أجر مدير الشركة نحو 3.9 أمثال أجر العامل في مناطق الليرة السورية، و3.4 أمثال في مناطق الليرة التركية، و4.5 أمثال في الحسكة. وكانت الفجوة في الحسكة هي الأوسع بين المناطق الثلاث، مع اقتراب أجر مدير الشركة فيها من مستواه في مناطق الليرة السورية، مقابل تسجيل أدنى أجر للعامل في محل تجاري. وقد تعكس هذه الفروق اختلاف المؤهلات والمسؤوليات وأحجام المنشآت وطبيعة النشاط والطلب على العمل، دون أن تتيح المتوسطات وحدها تحديد أثر كل عامل.

أما في القطاع المدني، الذي يشمل منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية والتنموية، فقد بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي نحو 5.641 ملايين ليرة على مستوى سوريا. وسُجّل أعلى متوسط في الحسكة بنحو 6.036 ملايين ليرة، تلتها مناطق الليرة السورية بنحو 5.648 ملايين ليرة، ثم مناطق الليرة التركية بنحو 5.409 ملايين ليرة. ويظهر هنا تقارب نسبي بين المناطق مقارنة بالفروق المرصودة في القطاع العام، كما يختلف ترتيبها؛ إذ تصدّرت الحسكة أجور الموظفين الجامعيين في القطاع المدني، رغم تسجيلها أدنى أجر للفئة نفسها في القطاع العام.

وعلى مستوى سوريا، عادل أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني نحو 3.8 أمثال أجر نظيره في القطاع العام، ونحو 2.1 مثل أجر العامل في محل تجاري، وبلغ نحو 54 بالمئة من أجر مدير الشركة الخاصة. وبذلك شغل الموظف الجامعي في القطاع المدني موقعاً وسطاً ضمن الفئات المرصودة؛ إذ تجاوز أجره بوضوح أجر الموظف الحكومي الاعتيادي والعامل في محل تجاري، لكنه بقي أدنى من أجر مدير الشركة والدكتور الجامعي في القطاع العام. وينبغي مراعاة اختلاف طبيعة المؤسسات ومصادر تمويلها وأحجامها وخبرات العاملين ومسؤولياتهم عند تفسير هذه المقارنات.

ولا تكفي الأجور الاسمية وحدها لتقييم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية؛ إذ يتطلب ذلك مقارنتها بخطوط الفقر وتكاليف المعيشة في كل منطقة، مع مراعاة حجم الأسرة وعدد العاملين فيها. كما ينبغي التمييز بين الأجر الإجمالي والأجر الصافي المتاح للإنفاق بعد الضرائب والاشتراكات والاقتطاعات، وتوضيح ما إذا كانت الأجور المرصودة تشمل التعويضات والبدلات، لضمان اتساق المقارنة.

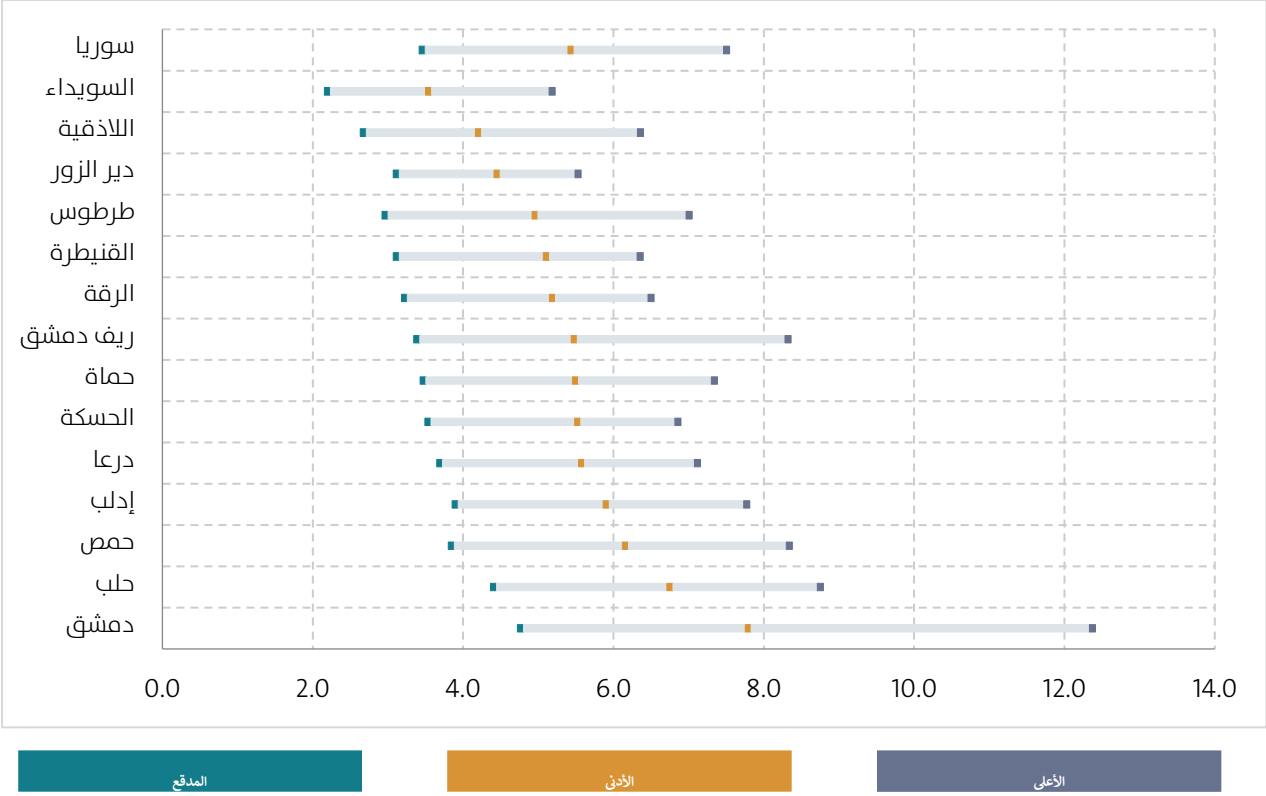
واتسمت بنية الأجور في سوريا خلال آب 2026 بتداخل التفاوت الجغرافي مع الفجوات بين القطاعات وداخل كل قطاع. وكان التفاوت داخل القطاع العام لافتاً؛ إذ تجاوز متوسط أجر الدكتور الجامعي متوسط أجر مدير الشركة الخاصة بنحو 4.5 بالمئة، بينما لم يتجاوز أجر الموظف الجامعي في القطاع العام نحو 26.7 بالمئة من أجر نظيره في القطاع المدني. وتؤكد هذه الفجوات أن المتوسط العام للأجور يحجب

اختلافات واسعة في الموارد المتاحة للأسر، وأن تقييم الأوضاع المعيشية يستلزم ربط الأجر بنوع العمل والمنطقة ومستوى الأسعار المحلي.

9. خطوط الفقر في سوريا

بلغ خط الفقر المدقع للأسرة، الذي يعكس كلفة تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، نحو 3.46 ملايين ليرة سورية شهرياً على مستوى سوريا خلال آب 2026، فيما بلغ خط الفقر الأدنى نحو 5.44 ملايين ليرة، وخط الفقر الأعلى نحو 7.51 ملايين ليرة. وتباينت هذه المستويات بين المحافظات؛ إذ سجلت دمشق أعلى القيم لخطوط الفقر الثلاثة، تلتها حلب، بينما سجلت السويداء أدنى القيم.

الشكل (6): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر آب 2026 (مليون ليرة سورية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وسجل خط الفقر المدقع أعلى مستوياته في دمشق بنحو 4.76 ملايين ليرة شهرياً، متجاوزاً المتوسط السوري بنسبة 37.8 بالمئة، تلتها حلب بنحو 4.41 ملايين ليرة، ثم إدلب بنحو 3.90 ملايين ليرة، وحمص بنحو 3.84 ملايين ليرة، ودرعا بنحو 3.69 ملايين ليرة. وبلغ نحو 3.53 ملايين ليرة في الحسكة و3.47 ملايين ليرة في حماة، فيما جاء ريف دمشق أدنى قليلاً من المتوسط الوطني، بنحو 3.38 ملايين ليرة. وسجلت الرقة نحو 3.22 ملايين ليرة، والقنيطرة ودير الزور نحو 3.11 ملايين ليرة لكل منهما، وطرطوس نحو 2.96 مليون ليرة، واللاذقية نحو 2.67 مليون ليرة، وصولاً إلى السويداء بنحو 2.20 مليون ليرة.

وبلغت الفجوة بين دمشق والسويداء في خط الفقر المدقع نحو 2.57 مليون ليرة شهرياً؛ إذ عادل مستواه في دمشق نحو 2.2 مثل مستواه في السويداء. ويعكس هذا التفاوت اختلاف كلفة السلة الغذائية الأساسية بين المحافظات، ولا يعني أن المحافظات ذات الخطوط الأقل تسجل بالضرورة معدلات

فقر أدنى؛ فخط الفقر يقيس كلفة الاحتياجات، بينما يتطلب تقدير الفقر معرفة موارد الأسر وقدرتها الفعلية على تغطيتها.

واتسعت الفجوات الجغرافية عند احتساب الاحتياجات غير الغذائية. فقد بلغ خط الفقر الأدنى نحو 7.79 ملايين ليرة في دمشق، مقابل 3.54 ملايين ليرة في السويداء، بينما بلغ خط الفقر الأعلى نحو 12.37 مليون ليرة في دمشق، مقابل 5.18 ملايين ليرة في السويداء. كما سجل خط الفقر الأعلى مستويات مرتفعة في حلب بنحو 8.75 ملايين ليرة، وفي حمص وريف دمشق بنحو 8.34 و8.32 ملايين ليرة على التوالي. ويبرز ريف دمشق هنا بوصفه حالة لافتة؛ فرغم انخفاض خط الفقر المدقع فيه عن المتوسط الوطني، تجاوز خط الفقر الأعلى ذلك المتوسط، بما يعكس أهمية الكلفة غير الغذائية في تحديد احتياجات الأسر.

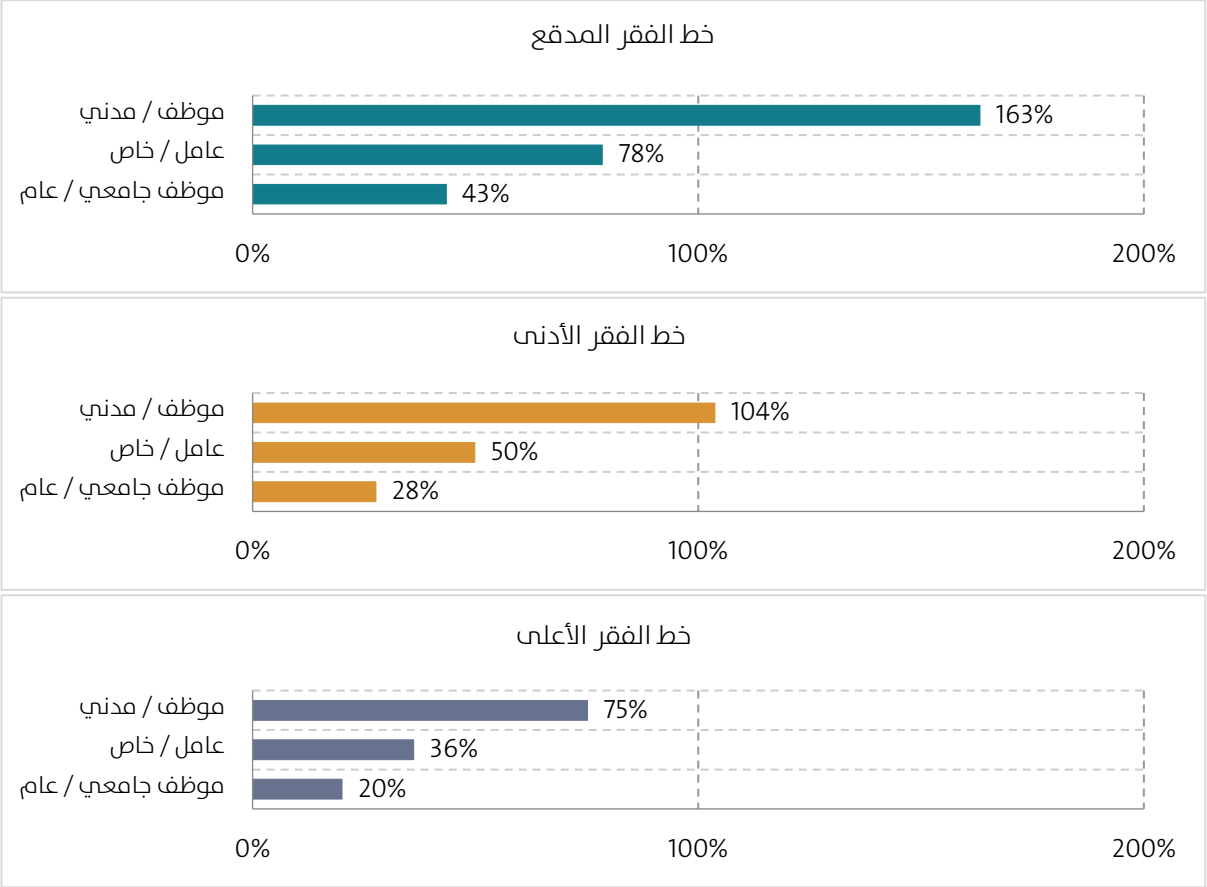
وتؤكد هذه الفروق ضرورة مراعاة خطوط الفقر المحلية عند تصميم برامج الحماية الاجتماعية وتحديد قيمة المساعدات. فالاعتماد على متوسط وطني واحد قد يقلل من تقدير الاحتياجات في المحافظات الأعلى كلفة، ولا سيما دمشق وحلب. وينبغي أن يقترن ذلك بتقييم موارد الأسر وحجمها وتركيبتها، حتى تعكس المساعدة الفجوة الفعلية بين الموارد المتاحة وكلفة الاحتياجات الأساسية.

تكشف مؤشرات تغطية الأجور لخطوط الفقر في آب 2026 عن فجوة واسعة بين دخول العاملين وكلفة تلبية الاحتياجات الأساسية، مع تفاوت واضح بين القطاعات والمحافظات. ويقيس المؤشر نسبة ما يغطيه أجر شهري واحد من خط الفقر للأسرة؛ فالتغطية البالغة 100 بالمئة تعني أن الأجر يعادل الخط، بينما تعني النسب الأدنى وجود عجز. وعلى مستوى سوريا، لم يكفِ أجر الموظف الجامعي في القطاع العام ولا أجر العامل في محل تجاري لبلوغ أي من خطوط الفقر الثلاثة، في حين تجاوز أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني خطي الفقر المدقع والأدنى، لكنه بقي دون خط الفقر الأعلى.

وسجّل الموظف الجامعي في القطاع العام الفجوة المعيشية الأوسع بين الفئات الثلاث؛ إذ لم يغطِّ أجره سوى 43.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، ما يترك عجزاً قدره 56.5 بالمئة عن كلفة الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للأسرة. وانخفضت التغطية إلى 27.7 بالمئة من خط الفقر الأدنى و20.0 بالمئة من خط الفقر الأعلى. وبذلك تحتاج الأسرة المعتمدة على هذا الأجر وحده إلى دخل إجمالي يعادل نحو 2.3 مثل الأجر لبلوغ خط الفقر المدقع، و3.6 أمثاله لبلوغ الخط الأدنى، و5.0 أمثاله للوصول إلى الخط الأعلى. وتفاوتت تغطية خط الفقر المدقع بين 29.5 بالمئة في دمشق و81.1 بالمئة في إدلب، لكنها بقيت دون 100 بالمئة في جميع المحافظات.

وحقق العامل في محل تجاري تغطية أفضل نسبياً، لكنها ظلت غير كافية على المستوى الوطني؛ إذ غطى أجره 78.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، بعجز قدره 21.5 بالمئة، بينما انخفضت التغطية إلى 49.9 بالمئة من خط الفقر الأدنى و36.1 بالمئة من خط الفقر الأعلى. وهذا يعني أن الأسرة تحتاج إلى دخل إجمالي يعادل نحو 1.3 مثل هذا الأجر لبلوغ خط الفقر المدقع، و2.0 مثليه لبلوغ الخط الأدنى، و2.8 مثله للوصول إلى الخط الأعلى. وعلى مستوى المحافظات، تجاوز أجر العامل خط الفقر المدقع في ريف دمشق واللاذقية فقط، بتغطية بلغت 112.0 و110.7 بالمئة على التوالي، بينما بقي دون خط الفقر الأدنى في جميع المحافظات.

الشكل (7): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر آب 2026 (بالنسب المئوية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

أما الموظف الجامعي في القطاع المدني، فغطى أجره على المستوى الوطني 163.2 بالمئة من خط الفقر المدقع و103.8 بالمئة من خط الفقر الأدنى، متجاوزاً الخطين بنحو 63.2 و3.8 بالمئة على التوالي. ومع ذلك، لم تتجاوز تغطيته لخط الفقر الأعلى 75.2 بالمئة، ما يترك عجزاً قدره 24.8 بالمئة. وتكشف النتائج الجغرافية عن هشاشة هذا التفوق النسبي؛ فقد بقي أجر الموظف المدني دون خط الفقر الأدنى في حمص وإدلب وحلب ودرعا والقنيطرة، واقترب منه كثيراً في دير الزور، بتغطية بلغت نحو 100.1 بالمئة. كما بقي دون خط الفقر المدقع في القنيطرة، بتغطية قدرها 96.6 بالمئة، ولم يبلغ خط الفقر الأعلى في أي محافظة.

وتوضح هذه النتائج محدودية قدرة أجر واحد من الفئات المرصودة على تغطية احتياجات الأسرة، حتى في القطاع المدني الذي سجل أفضل نسب التغطية بينها. ومع ذلك، لا تمثل هذه النسب تقديراً مباشراً لمعدلات الفقر بين العاملين؛ إذ تتوقف أوضاع الأسرة الفعلية أيضاً على عدد أفرادها، وعدد أصحاب الدخل فيها، ومواردها الأخرى، ومدى استقرار العمل والدخل.

10. خاتمة

تشير نتائج آب 2026 إلى تجدد الضغوط على كلفة المعيشة، مع ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة 1.8 بالمئة على أساس شهري. وقادت هذا الارتفاع مجموعات الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والنقل، بمساهمات بلغت نحو 0.824 و0.521 و0.319 نقطة مئوية على التوالي. وبذلك تركزت الزيادة في احتياجات أساسية يصعب على الأسر، ولا سيما محدودة الدخل، تقليص الإنفاق عليها دون المساس بمستوى معيشتها.

وتزامن ارتفاع الأسعار مع فرص لتخفيف بعض قيود الإنتاج، منها خفض سعر الفيول الصناعي وتوسيع التعاون في النقل وتحديث القطاع المالي. إلا أن أثر هذه الإجراءات على معيشة الأسر يتوقف على انتقال الوفورات والتسهيلات إلى زيادة الإنتاج والتشغيل وتحسين الأجور وخفض كلفة السلع والخدمات. ويبرز هنا البعد التوزيعي للتعافي: من يحصل على التمويل والطاقة والتسهيلات، ومن يتحمل كلفة تأهيل الخدمات والبنية الأساسية، وما نصيب العمال وصغار المنتجين والمستهلكين من المنافع المتحققة؟

وفي الزراعة، أظهر تأخر تسديد مستحقات المحاصيل أن زيادة الإنتاج أو الكميات المستلمة لا تكفي لضمان استقرار أوضاع المنتجين والأمن الغذائي. فانتظام الدفع شرط لتمكين المزارعين من تسديد ديونهم وتأمين مدخلات الموسم التالي، بينما قد يدفعهم التأخير إلى الاقتراض أو البيع بشروط أقل إنصافاً. كما أن تحسن توافر الغذاء لا يضمن قدرة الأسر على شرائه، وهو ما تؤكده مساهمة الأغذية في التضخم واستمرار الفجوة بين الأجور وكلفة الاحتياجات الغذائية.

ولم يمنع التحسن الطفيف في متوسط سعر صرف الليرة السورية ارتفاع الأسعار، بما يوضح أن حركة الصرف وحدها لا تفسر التضخم. كما سجلت إدلب وريف حلب، حيث يُحتسب التضخم بالليرة التركية بوصفها عملة التداول، ارتفاعاً شهرياً للأسعار بلغ 3.5 و2.5 بالمئة على التوالي، متجاوزاً المعدل المسجل في تركيا. ومع مراعاة اختلاف السلال والأوزان، يعكس ذلك تراكب الضغوط المرتبطة بالواردات وأسعار الصرف مع ظروف الإنتاج والإمداد والنقل والخدمات داخل سوريا.

وتؤكد مؤشرات الأجور وخطوط الفقر عمق أزمة الدخل؛ إذ بلغ خط الفقر المدقع للأسرة نحو 3.46 ملايين ليرة سورية شهرياً، والخط الأدنى 5.44 ملايين ليرة، والخط الأعلى 7.51 ملايين ليرة. ولم يغطِّ أجر الموظف الجامعي في القطاع العام سوى 43.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، مقابل 78.5 بالمئة لأجر العامل في محل تجاري. وحتى أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني، رغم تجاوزه خط الفقر الأدنى على المستوى الوطني، لم يغطِّ سوى 75.2 بالمئة من الخط الأعلى. وتزداد حدة هذه الفجوات عند مراعاة التفاوت الجغرافي في كلفة المعيشة، بما يجعل المتوسط الوطني وحده أساساً غير كافٍ لتحديد الاحتياجات والمساعدات.

وفي ضوء ذلك، تبرز الأولويات الآتية:

1. تحسين كفاية الأجور وانتظامها، ومراجعة الحد الأدنى وسلم الرواتب وفق التضخم وخطوط الفقر، مع مراعاة الأجر الصافي ومعالجة الفجوات الواسعة بين الوظائف والقطاعات.
2. ضمان توافر الطاقة والخدمات الأساسية بكلفة ميسورة، وتقييم انتقال تخفيض تكاليف المدخلات إلى الأسعار والإنتاج والتشغيل، وتصميم تعرفات تراعي قدرة الأسر وصغار المنشآت على الدفع.
3. تسريع تسديد مستحقات المزارعين، وتوفير تمويل ملائم للمواسم الزراعية، وتحسين التخزين والنقل والتسويق، بما يحمي عوائد المنتجين ويحد من تقلب أسعار الغذاء.
4. تطوير حماية اجتماعية تستجيب للتضخم والتفاوت المحلي، وتربط قيمة المساعدات بخطوط الفقر في المحافظات وموارد الأسر وأحجامها، مع إعطاء الأولوية للأسر المعتمدة على أجر واحد والفئات الأشد حرماناً.
5. ربط مشروعات النقل والانفتاح التجاري بدعم الإنتاج المحلي، من خلال المشتريات المحلية وتيسير وصول صغار المنتجين إلى الأسواق والتمويل، وشفافية العقود وتوزيع العوائد والمخاطر.
6. توسيع الاستفادة من تحديث القطاع المالي، بإتاحة خدمات دفع وحسابات ميسورة للعمال وصغار المنتجين وسكان الريف، مع حماية المستخدمين وبياناتهم.
7. تعزيز شفافية الأسواق ورصد انتقال التكاليف إلى الأسعار، وتطوير بيانات منتظمة عن الأجور والأسعار وتوافر الخدمات، بما يتيح تقييم التعافي من خلال تحسن القدرة الفعلية للأسر على تلبية احتياجاتها.

11. المراجع والمصادر

1. الاقتصادية، المرسوم 46 يحدث نقلة في قطاع المياه وخدمة 15 مليون مستفيد، 9 آب 2026.
2. الاقتصادية، فاتورة شراء القمح 110.4 مليارات ليرة: قرار بتقسيط المستحقات، 3 آب 2026.
3. الاقتصادية، فواتير القطن المتأخرة تدفع مزارعي دير الزور للتجار، 29 آب 2026.
4. الاقتصادية، سوريا والسعودية: توقيع مذكرات تفاهم لتطوير النقل البري، 31 آب 2026.
5. المركز السوري لبحوث السياسات ، دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا، 2022.
6. المركز السوري لبحوث السياسات. (2025). النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا خلال آب 2025
7. المركز السوري لبحوث السياسات، قاعدة بيانات المسح الشهري لأسعار المستهلك والرقم القياسي وتكاليف المعيشة وخطوط الفقر في سوريا، آب 2026.
8. سانا، الوزير البشير: تخفيض سعر طن الفيول الصناعي 75 دولاراً، 30 تموز 2026.
9. سانا، مزارعو الرقة يطالبون بتسريع صرف مستحقات القمح والمصرف الزراعي يوضح آلية الصرف والسيولة، 17 آب 2026.
10. سانا، السورية للحبوب: استلام مليونين و700 ألف طن من محصول القمح حتى تاريخه، 5 آب 2026.
11. سانا، البنك الدولي يوافق على منحة بقيمة 100 مليون دولار لتحديث القطاع المالي في سوريا، 7 آب 2026.
12. سيرياستيبس، إنتاج القطن في سوريا يتجاوز 79 ألف طن وخطط للتوسع في زراعته، 11 آب 2026.
13. رئاسة الاستراتيجية والموازنة التابعة لرئاسة الجمهورية التركية، بيانات التضخم لشهر آب 2026.

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر آب 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

	دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	القنيطرة	سوريا
جميع السلع	1,361	1,101	1,493	1,148	1,163	1,154	917	1,406	902	918	1,254	1,077	1,081	1,133	1,009
الأغذية والمشروبات	782	716	770	760	720	689	807	805	709	835	846	722	698	760	700
الدخان والتبغ	602	649	672	585	594	565	695	648	508	737	706	602	601	522	615
الملابس والأحذية	636	692	561	773	627	747	909	845	548	655	1,200	828	561	597	689
السكن، والكهرباء، والوقود	2,299	2,183	3,336	2,425	2,224	2,500	1,379	2,304	1,810	1,475	2,195	2,302	2,664	2,115	1,877
التجهيزات المنزلية والصيانة	658	479	629	1,049	503	496	774	547	489	436	1,060	520	852	621	592
الصحة	880	958	854	869	804	803	698	1,081	760	829	917	980	1,124	792	856
النقل	1,683	1,350	1,669	1,397	1,431	1,926	632	1,082	1,146	1,127	1,638	1,126	966	1,596	1,127
الاتصالات	331	331	331	331	329	328	50	337	330	333	337	333	333	331	203
الترويح والثقافة	440	704	489	419	423	442	459	743	510	591	669	519	469	318	498
التعليم	849	1,076	1,157	1,055	1,445	1,124	1,405	1,429	1,224	782	1,233	1,006	1,040	1,073	1,019
سلع وخدمات متنوعة	981	1,012	1,140	864	1,045	700	910	1,123	947	929	1,078	1,058	948	1,865	1,005

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

الملحق (2): تغيرات أسعار صرف الليرة السورية والليرة التركية في سوريا خلال آب 2026

التاريخ	سعر الحوالات والصرافة	سعر النشرة الرسمية	سعر السوق الموازية	مناطق الحكومة الانتقالية	الحسكة	سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار
آب-01	12250	12250	13088	13025	13900	47.9
آب-02	12250	12250	13102	13025	14100	47.9
آب-03	12250	12250	13198	13100	14475	47.8
آب-04	12250	12250	13221	13125	14475	48.1
آب-05	12250	12250	13161	13060	14475	48.2
آب-06	12250	12250	13115	13010	14475	48.0
آب-07	12250	12250	13073	13090	12850	48.1
آب-08	12250	12250	13073	13090	12850	47.9
آب-09	12250	12250	13138	13160	12850	48.0
آب-10	12250	12250	13119	13120	13100	48.1
آب-11	12250	12250	13113	13120	13025	48.1
آب-12	12250	12250	13104	13110	13025	48.0
آب-13	12250	12250	13127	13125	13150	48.1
آب-14	12250	12250	13182	13175	13275	48.3
آب-15	12250	12250	13182	13175	13275	48.3
آب-16	12250	12250	13157	13150	13250	48.2
آب-17	12250	12250	13218	13215	13250	48.2
آب-18	12250	12250	13254	13250	13300	48.2
آب-19	12250	12250	13230	13225	13300	48.3
آب-20	12250	12250	13226	13220	13300	48.2
آب-21	12250	12250	13235	13230	13300	48.3
آب-22	12250	12250	13254	13250	13300	48.5
آب-23	12250	12250	13254	13250	13300	48.4
آب-24	12250	12250	13254	13250	13300	48.4
آب-25	12250	12250	13224	13220	13270	48.4
آب-26	12250	12250	13205	13200	13270	48.5
آب-27	12250	12250	13112	13100	13270	48.5
آب-28	12250	12250	13177	13170	13270	48.8
آب-29	12250	12250	13177	13170	13270	48.6
آب-30	12250	12250	13159	13150	13270	48.5
آب-31	12250	12250	13159	13150	13270	48.7
وسطي آب	**12250.0**	**12250.0**	**13170.6**	**13151.9**	**13412.6**	**48.2**

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياساتية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان.

المركز السوري لبحوث السياسات
SyrianCenter For Policy Research

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org